مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 581-594
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

انتخابات المفوضيات المالية لسنة 1938 بالقطاع الوهراني
بين فعاليتها والمساعي لإلغائها

The elections of the financial delegations of 1938 in Oranie
Between the effectiveness of its role and efforts to abolish it

د/ حورية جيلالي
Houria DJILALI
مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (Crasc)
djilali.houria76@outlook.fr

تاريخالإرسال:2023/04/27 تاريخ القبول:2024/11/27

الملخص:
منذ عام 1830 وحتى نهاية القرن التاسع عشر، سعى المعمّرون إلى تقليص تمثيل الجزائريين وتقييد عدد المنتخبين في مختلف المجالس، بهدف السيطرة الكاملة على الجانب السياسي، بالإضافة إلى الجانب المالي. وجاء قرار إنشاء المفوضيات المالية مع نهاية القرن التاسع عشر، في ظل الاضطرابات التي خلّفتها فئة المعمرين، ليؤدي ذلك إلى منحهم الامتيازات في تسيير الشؤون المالية للجزائر. وكان ذلك بمثابة إعلان عن تحقيق الاستقلال الذاتي المالي للجزائر، مما جعل مصير الجزائريين بيد هؤلاء المستوطنين.ليتميز القرن العشرين بزيادة الضغط على الجزائريين، وشعورهم بالاستياء الشديد، خصوصًا بين أوساط النخبة المثقفة.

سنناقش في هذه الورقة البحثية العلاقة بين النخب الجزائرية وانتخابات المفوضيات المالية لسنة 1938، التي شارك فيها نخب وأعيان ووجهاء، والعوامل الداخلية والخارجية السائدة خلال تلك المرحلة، أي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، لاسيما وأنها أبرزت هذه الانتخابات حساسية الوضع في الجزائر، وضرورة اتخاذ إجراءات وإصلاحات جديدة تتعلق بهذه المجالس ومدى فعاليتها في ظل المساعي لإلغائها. وفي النهاية، أدت الأمور إلى حل هذه المفوضيات واستبدالها بالمجلس المالي عام 1945، ثم الجمعية الجزائرية عام 1948.

الكلمات المفتاحية: المفوضيات المالية؛ انتخابات الجزائريين؛ قانون جونار؛ القطاع الوهراني؛ ميزانية الجزائر.

Abstract:
From 1830 until the end of the 19th century, the colonists sought to reduce the representation of Algerians and restrict the number of elected officials in various councils to achieve complete control over both the political and financial aspects. This culminated in the granting of privileges for the management of Algeria's financial delegations, marking a declaration of the achievement of Algeria's financial autonomy and placing the fate of the Algerians in the hands of these settlers. As a result, the 20th century was characterized by increased pressure on the Algerians and intense resentment, particularly among the educated elites.

In thispaper, we will examine the relationship between the Algerian elites and the elections of the financial delegations in 1938, which involved participation from elites, notables, and dignitaries. We will also explore the connection between these elections and the prevailing internal and external conditions of the time, especially as these elections highlighted the sensitivity of the situation in Algeria and the necessity for new measures and reforms. This is

particularly relevant in light of the efforts to suppress these councils, ultimately leading to the dissolution of these commissions and their replacement by the Financial Council in 1945, followed by the Algerian Assembly in 1948.
Keywords: Financial delegations ; Algerian elections ; Jonnart law; Oranie; Algerian budget.

مقدّمة:

تعتبر مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939) مرحلة دسمة من حيث الأحداث، ولاسيما ما تعلق بالنشاط السياسي والنيابي للجزائريين، وذلك بفضل ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتأسيس فدرالية النواب المسلمين الجزائريين، وانعقاد المؤتمر الإسلامي في 1936 و1937، وخصوصا بروز حزب الشعب الجزائري بقوة على مسرح الحياة السياسية، وعرفت عمالة وهران خلال هذه المرحلة ظهور أحزاب يمينية ويسارية فرنسية، واتجاهات ومنظّمات وطنية انقسمت على نفسها وتكتّلت فيما بينها لكسب عناصر أهلية تؤيد حركتها وبرامجها السياسية، وتمكّنت من خوض التجربة النيابية في ظل هذه الظروف في محاولة منها للحصول على الشّرعية، ومجاراة المستعمر، ولاسيما في انتخابات المجالس العامة لسنة 1937، والمفوضيات المالية لسنة 1938.

وفيما يتعلق بالانتخابات فلا يمكن الفصل بين ظروف انتخابات المفوضيات المالية التي أجريت يوم 6 فبراير 1938 وظروف انتخابات المجالس العامة بتاريخ 10 أكتوبر 1937، فالمدة الزمنية بينهما كانت جد قصيرة، لا تتجاوز الأربعة أشهر، كما أثرت الظروف السياسية العالمية ونمو الحركات الفاشية في وهران، بالإضافة الى وجود الاتجاهات السياسية الديمقراطية التي أيدت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، مع تزايد نشاط كل من فدرالية النواب المسلمين الجزائريين والمؤتمر الإسلامي الجزائري، ناهيك عن ظهور حزب الشعب الجزائري ومشاركته في الانتخابات على سير وتداعيات هذه الأخيرة.

أما الإشكال الذي نسعى للإجابة عنه في هذه الورقة البحثية، فهو الدواعي والأسباب التي أحاطت بالدعوة إلى إلغاء المفوّضيات المالية من قبل مختلف الاتجاهات على غرار حزب الشّعب الجزائري والمؤتمر الإسلامي الجزائري وغيرها، مع السعي إلى تحليل دوافع وأسباب هذا الموقف، وفي نفس السياق تسليط الضوء على أهمية هذه الانتخابات وفعالياتها.

ولإيفاء الموضوع حقه، وشرح ظروف هذه الانتخابات وتحليلها، ارتأينا اتباع خطة مختصرة تناولنا فيها إصلاحات 1919 ودورها في توسيع التمثيل النّيابي لاسيما أنّها فتحت الباب للمشاركة الجزائرية في الانتخابات المختلفة، مع التعريف بالمفوّضيات المالية وأهميتها لندخل القارئ في سياق الموضوع، مع تقديم تحليل ودراسة لحالة هذه المفوّضيات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردّية، والتي دفعت الكثيرين للدعوة إلى إلغائها، كما استعرضنا سير هذه الانتخابات ونتائجها بالقطاع الوهراني، وفق ما توفّر لنا من مادة علمية تثري الموضوع.

وتكمن أهمية الموضوع الذي نتناوله من خلال هذا العمل في مناقشته لانتخابات المفوّضيات المالية التي أجرتها الإدارة الاستعمارية سنة 1938 بالقطاع الوهراني، وفي محاولتنا الوقوف على حيثيات هذه الانتخابات، ومناقشة صادرات وواردات الجزائر في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، وما رافقها من حركيّة سياسيةّ داخلية، وتطورات دولية، كان لها انعكاس كبير على مجريات الأحداث بالجزائر المستعمرة.

أولا/ دور إصلاحات 1919 في توسيع التمثيل النيابي للجزائريين

بعد الحرب العالمية الأولى تم التصويت على قانون جونار سنة 1919 وهو الحاكم العام الذي خلف لوطو Lutaud وعين من طرف وزير الحرب آنذاك جورج كليمونصو[1]، و كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى امتصاص غضب الجزائريين وإرضاء النخبة التي لطالما طالبت بالحقوق السياسية والاعتراف للجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى بجميلهم.

1- قانون 1919: أما مضمون قانون 1919 فإن القسم الذي يتناول مرسوم تمثيل الأهالي في الجزائر الخاضعين لأحكام الشخصية الإسلامية الصادر بتاريخ 6 فبراير 1919، تنص المادتان الثانية والعاشرة منه على أن الأهالي الذين لا يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية لن يُمثّلوا في أي من المجالس الاستشارية بالجزائر، وتمثّلت قرارات الإصلاح في منح حق التصويت في المجالس المحلية(البلدية، العامة والمفوضيات المالية) لبعض الجزائريين وإعطائهم الامتيازات التي يتمتّع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية بشروط منها أن يكون سنه 25 سنة ، أن يكون أعزبا أو متزوجا بزوجة واحدة ، أن لا يكون قد تعرض لأحكام قضائية، أن يكون مقيما لمدة سنتين في نفس البلدية وأن يحقق أحد الشروط التالية:

- ✓ أن يكون قد خدم في الجيش أو البحرية الفرنسية.
- ✓ أن يكون قد حصل على منحة من الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتمتع بأجر التقاعد.
- ✓ أن يكون قد حصل على شهادة من أحد المدارس الحكومية أو صاحب لقب جامعي أو يحمل شهادة الدراسة الابتدائية.
- ✓ أن يحمل وساما أو ينعم بامتياز فرنسي.
- ✓ أن يكون حائزا على جائزة زراعية أو صناعية في مسابقة فرنسية[2].
- ✓ أن يكون قد ولد من أب حصل على الجنسية الفرنسية على أن يتعدى سن طالب الجنسية 21 سنة[3].

والملاحظ على هذه الإصلاحات المتعلّقة بالتمثيل النيابي أنها فرضت شروطا وحواجز أمام الجزائريين، ومع ذلك فقد كان هناك توسّع في قسم الانتخاب الخاص بالأهالي على مستوى القطر الجزائري الذي قفز من 57 ألف ناخب في مارس 1914 إلى 90 ألف ناخب سنة 1919 غير أن ذلك لم يكن كافيا بالنظر إلى عدد الناخبين الكولون الذي قدر ب 140 ألف .

2- قانون 1919 والتمثيل النيابي للجزائريين: لم يأت هذا القانون بتغييرات هامة بالنسبة للتمثيل النيابي لدى الأهالي الجزائريين، وكانت ايجابياته محدودة تمثلت في كونه وسّع القاعدة الانتخابية لهم وأعطى لممثليهم من النّواب حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلدية[4]، حيث كان قد اشترط لهذه المشاركة في قانون 1884 وما قبله الحصول على الجنسية الفرنسية[5]. ارتكزت هذه الإصلاحات على جانبين بارزين هما حق المواطنة الفرنسية وحق المشاركة في الانتخابات حيث حّورتها فرنسا وجعلتها تطبّق على فئة محدودة من الجزائريين وحاولت من خلال هذه الفئة تطبيق سياستها المعروفة والمعهودة "فرّق تسد"، وجعلت المستفيد الأول من هذه الإصلاحات هم المجندون والموظفون في السلك الدبلوماسي إلى جانب بعض الملاّكين وهي فئة تمثل شريحة محدودة جدا في التّرتيب الاجتماعي للجزائريين وأصبحت تشارك في الحياة النيابية حسبما تقتضيه المصلحة الفرنسية[6].

وأصبح التّمثيل النيابي في الجزائر يعد شاهدا قويا على أساليب العزلة التي طبقتها فرنسا لإبعاد الجزائريين عن مناصب الحكم. ورغم اعتقادهم أنهم سيتحصّلون مباشرة على الحقوق الانتخابية الواسعة في الإطار الإسلامي، وبأنهم سيتساوون في الحقوق مع الفرنسيين ويكون بإمكانهم انتخاب النوّاب إلا أن ذلك لم يتحقّق[7]. وفي الوقت نفسه تخوّف الكولون من هذه الإصلاحات وذكروا بأنهم سيغرقون في ظل تدفق المنتخبين الجدد، وبأنه لم يعد هناك داع للانتخاب لأنهم سيمتنعون عن التصويت، لذلك حاول جونار التدخل وتوضيح الأمور وذكر في جريدة La Dépêche Algérienne يوم 13 أبريل 1919 بأن: "إصلاحات 4 فبراير 1919 لم تغير الكثير في الواقع وبأنها لم تكن لتمنح الأهالي الجزائريين الجنسية الفرنسية الجماعية كما هو الحال بالنسبة لسنة 1870 وأكّد بالنّسبة للجنسية بأنه لا يوجد تجنيس يحتفظ فيه الأهالي بالشخصية الإسلامية"[8]، ومع ذلك فقد أدت إلى تطور نوعي في التمثيل النيابي بالبلديات كاملة الصلاحيات، ففي عمالة وهران مثلا وصلت نسبة الأعضاء الجزائريين بالمجلس العام إلى 9 مقابل 27 فرنسي وعشرة في باقي العمالات[9]. وفي إطار هذه الإصلاحات فقد منحت الفرصة للجزائريين للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية البلدية، المجالس العامة والمفوضيات المالية.

ثانيا/ المفوضيات المالية Les delegations financières

1- مفهومها: تأسست المفوضيات المالية (Les delegations financières) بموجب قانون 23 أوت 1898 ومرسوم 19 ديسمبر 1900، وهي تعتبر بمثابة البرلمان الجزائري وصاحبة السلطة الكبرى في القضايا المالية، وتقدّم موقفها ورأيها حول مسألة الضّرائب والرّسوم مع التطرق إلى بعض المسائل الاقتصادية والمساهمات المالية المختلفة الخاصة بالجزائريين والفرنسيين كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الغرف التجارية، النشاطات الفلاحية والغابية، الرّي الفلاحي، نفقات الصحة دراسة التغيرات اللازمة للهيئات الانتخابية، ملفات العقار، الكراء، التجارة، تحسين نظام الموانئ، تنظيم هيئة الجماعات في الدواوير وغيرها[10].

ويتألف مجلس المفوضيات المالية من ثلاثة أقسام، ينتخب كل قسم نوّابه بشكل منفصل. القسم الأول هو قسم المعمّرين "الكولون" ينتخبون 24 نائبا على مستوى العمالات الثلاث، قسم غير الكولون هو القسم الثاني ويتكون من رجال الصّنائع والحرف من الفرنسيين، يضم 24 نائبا. أما القسم الأهلي فهو يضم المسلمين، لا ينتخب سوى 21 نائبا ينقسّمون على الشكل التالي:5 مندوبين من عمالة الجزائر،5 من عمالة قسنطينة، ثلاثة نواب من عمالة وهران، نائبان معينان من حاكم العمالة لتمثيل المناطق العسكرية وستّة نواب من القبائل[11]. وتجتمع الأقسام الثلاثة على انفراد في اليوم نفسه لدراسة المواضيع المقدمة.

2- المفوضيات المالية وميزانية الجزائرية: كانت ميزانية الجزائر تعدّ من طرف الحاكم العام تحت مراقبة وزيري الداخلية والمالية (البند السادس من قانون 19 ديسمبر 1900، والبند 21 من قانون 10 سبتمبر 1947) حيث يقدّما ملاحظاتهما وما يجب تغييره لتعرض الميزانية على الأجهزة المحلية الجزائرية وهي المفوّضيات المالية والمجلس الأعلى للحكومة تبعا للبنود 7-8-9 من قانون 13 ديسمبر 1900[12]. تعقد المفوّضيات العامة والمجلس الأعلى دورتين سنويا ، الأولى في مارس والثّانية في نوفمبر، للتّصويت على الميزانية المقدمة من طرف الحاكم العام ولها حق إقامة تعديلات وإلغاء ضرائب أو رسوم بينما لا يحق لها المساس بالمصاريف الإجبارية[13]. أما الجمعيات الجزائرية التي كانت تتشكل من المجالس المالية والمجلس الأعلى للحكومة [14] فقد ظهرت عدة محاولات لإصلاحها.

ثالثا/ حالة المفوضيات المالية والأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية

كانت الانتقادات الأولى للمفوّضيات المالية تتعلق بتركيبها ووظيفتها. وكانت أهم مطالب المنتقدين لها تتمثّل في إزالة ثنائية المجالس، وتوسيع السلطات، وتبسيط وإصلاح الوظيفة وتطبيق بسيط للاقتراع العام كطريقة للتسجيل[15]. وخلال انتخابات ماي 1936 تحدّث مرشح الحزب الاشتراكي لعمالة وهران ماريوس دوبوا Marius Dubois[16]فيما يتعلق بالمطالب السياسية بإلغاء المفوضيات المالية[17]، كما جعل التمييز داخل المفوّضيات أصحاب الملكيات الكبيرة يتفوّقون، حيث أن 69/53 يمثّلون أساسا وحصريا أصحاب الملكيات الفلاحية، ونفس الملاحظة سجّلها وزير الداخلية في جويلية 1945 خلال مناقشات إصلاح المجالس المالية الجزائرية[18].

1- الأوضاع الاجتماعية للجزائر خلال مرحلة الثلاثينيات: في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وآثار الأزمة الاقتصادية أصبحت الجزائر تعاني بدورها، فقد كانت وضعية الفلاّحين مأساوية، حيث شهدت المحاصيل الزراعية تناقصا خلال سنوات (1935-1936)، وتحدّثت الجرائد عن مجاعة سنة 1937 لتعرف السّنة إضرابات العمّال بالمناجم والمزارع، كما ندّدت عدة اجتماعات عقدها أنصار المؤتمر الإسلامي بجمود الحكومة وعدم الاهتمام بواقع الجزائريين[19]، هذا فضلا عن أن الرّيف الجزائري قد تأثّر كعادته من جرّاء هذه الأوضاع فاليد العاملة الزراعية قد تزايدت في الفترة الممتدة من 1930 إلى 1938 مقارنة مع عدد المالكين.

رغم التحسّن الطّفيف في الميزانية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة المجهودات المبذولة لسدّ الديون المترتّبة عن قروض الجزائر من فرنسا، حيث كان الحل هو مضاعفة الضرائب، وتمكّنت بذلك من تكوين احتياطي جديد لها[20]، إلا أن المشكل ظل قائما. ومع ذلك فبمقارنة الميزانية الإضافية لسنة 1901 التي كانت منعدمة، نجدها فيما بين سنتي (1921-1937) قدّرت بحوالي 5721 مليون وبينما انعدمت قروض الجزائر سنة 1901، فقد بلغت فيما بين (1902-1937) حوالي 6555 مليون، وبالنسبة للدّيون العامة التي كانت هي الأخرى منعدمة سنة 1901، نجدها تقدر ب 460 مليون فرنك فيما بين (1901-1937)[21]، كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع ميزانية الجزائر من 65 مليون فرنك سنة 1900 إلى 25 مليار سنة 1947 و110 مليار سنة 1954 وهذه الزيادة لا تفسر فقط بانخفاض قيمة الفرنك، بل لأن ميزانية الجزائر تضم كل النفقات العمومية للجزائر بما في ذلك نفقات التسيير والتجهيز[22]، مقارنة بـ 1935 فإن قيمة الواردات ارتفعت ب 234 مليون فرنك وقيمة الصادرات قد تراجعت ب 79 مليون فرنك.

وبالتالي فالجزائر كانت تشهد عجزا قيمته 544 مليون فرنك أي بنسبة 9.75%من قيمة المبادلات بينما لم يتجاوز العجز سنة 1935 نسبة 4.2%[23]، ورغم التحسن الطّفيف للاقتصاد الجزائري خلال سنة 1936 إلا أنه عاد للتراجع من جديد. في ظل هذه الأوضاع، كانت الميزانية المقترحة لسنة 1938 تقدّر ب 1.557.835.604فرنك من قيمة المصاريف بينما لم تتجاوز قيمتها لسنة 1937الـ 1.403.346.206 فرنك، أي أن قيمة المصاريف سترتفع ب 154.489.395 فرنك وفي الواقع فإن قيمتها الحقيقية ستبلغ حوالي 186 مليون فرنك، أما قيمة المداخيل المقترحة لسنة 1938 فهي 1.558.130.767 فرنك، بينما كانت حوالي 1.403.640.372 فرنك سنة 1937 أي بارتفاع قدر ب 154.490.395 فرنك، مع العلم أن ميزانية سنة1938 كانت ترتكز على قيمة الضرائب الموجودة مع فرض ضرائب جديدة[24].

أما الميزانية الإضافية فقدّرت سنة 1938 بحوالي 271.240.000 فرنك مقابل 316.156.019 فرنك سنة 1937 أي بانخفاض قيمته حوالي 44.916.019 فرنك، علما أن قيمة القروض قد بلغت سنة 1937 حوالي 260.109.067 فرنك. أمام هذا الوضع كان لابد من الموازنة بين المصاريف والمداخيل والتّقليل من مساهمة الجزائر في الميزانية الحربية لتربح ما قيمته 19.500.000 فرنك إلى جانب رفع قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مع تقليص قيمة الأموال المخصّصة للمشاريع الكبرى مثل مشاريع السكك الحديدية لاسيما وأن عجز الميزانية العادية قد بلغ منذ 31 ديسمبر 1935 حوالي 180 مليون وستضطر الجزائر إلى التّركيز على قيمة ضرائب تقدر ب 58 مليون فرنك لتحقيق التوازن في الميزان التّجاري[25].

نشير هنا إلى أن نفقات الجزائر التي بلغت 2.173.785.338 فرنك سنة 1938، لم تعد تتوافق مع عائداتها التي قدرت بـ 2.173.848.028 فرنك، كما بلغت المديونية في هذه السنة حوالي506 مليون، وخصّص ثلث الميزانية لسداد هذه الديون، ولم تتمكن المفوضيات المالية من حل هذه المشاكل، وغالبا ما كانت الحلول تتعارض مع مصالح الجزائريين بالدرجة الأولى فقد أصبحت الضرائب ثقيلة وصار الأوربيون والمسلمون يضجّون منها لاسيما وأن الفلاحة بالجزائر كانت بيد المعمرين ولم تكن تدفع من الضرائب ما يوازي أرباحها بينما كانت الصناعة والتجارة وغيرها تدفع أضعاف ما تتحمل[26]، وفي 24 جوان 1939 صدر مرسوم نص على ضرورة مشاركة الجزائريين في نفقات الدفاع الوطني[27].

وفيما بين سنتي 1901-1935 بلغت النفقات المخصصة للأوربيين 622 مليون فرنك، ما يمثل 15%من اجمالي النفقات، بينما كانت 135 مليون فرنك و3% من مجموع النفقات فقط للمسلمين، ورغم ظهور ارتفاع طفيف للمصاريف المخصصة للدين الإسلامي والتعليم العمومي الإسلامي، إلا أن تحليل النفقات يكشف سياسة فرنسا القائمة على الفرنسة والتجنيس[28]، وفي الوقت الذي كان فيه الأوربيون يدفعون 73% من الضرائب والجزائريون يتحملون 27 % منها فليس ذلك بالأمر الغريب غير أن توزيع الضرائب كان غير عادل ولا يتوقف على مقدار ثروة كل طرف، لذلك فالجزائري يدفع أكثر من الأوربي ويتحمّل قسط كبير من الضرائب مقارنة مع ثروته القليلة[29]، وتواصل مسلسل الضّرائب خاصة بعد صدور مرسوم 24 أبريل 1939 الذي نص على إضافة 4 سنتيم إلى الضرائب العربية المفروضة على سكان الجنوب وهي ضرائب تخصّ المنتجات، الحيوانات والنخيل[30].

الجدير بالذكر أنّ نقد المفوّضيات المالية تزايد خصوصا بين الجزائريين الذين لم يكونوا ممثّلين تمثيلا كافيا بها، ذلك أن كل المفوّضيات أصبحت مكوّنة من 24 ممثلا وكان مجموع المقاعد سنة 1930 للمفوّضية الأولى حوالي 24/11 بالمقارنة مع المفوّضية الثانية لغير الكولون الذين سيطرت عليهم مجموعة أصحاب الملكيّات الكبيرة والمستثمرين في الأرياف، أما المفوّضية الثالثة الخاصة بالمسلمين فقد تكوّنت في أغلبها من ملاك الأراضي وكان 21/3 عضوا ممّن يرتبطون بالفلاحة وبالتالي فالمفوّضيات المالية كانت تجسّد أصحاب الملكيات الكبيرة[31]، وللأوربيين مفوّضين (الكولون وغير الكولون) عددهم 48 عضوا منتخبا من طرف 93000 ناخب من أجل 630000 ساكنا سنة 1901 و 800000 سنة 1945، أما السكان المسلمين الذين بلغ عددهم حوالي 3.6 مليون سنة 1901 و8 ملايين سنة 1945، فلم يكن يمثلهم سوى 21 مفوضا، ثم 24 مفوّضا منتخبا من طرف 90000 ناخب[32].

مع الإشارة إلى وجود لا مساواة حتى بين الكولون وغير الكولون، إذ كان 24 مفوضا من الكولون يمثّلون 19000 ناخبا و24 مفوضا من غير الكولون يمثلون 74000 ناخبا دون إغفال التفاوت الكبير بين

الأوربيين والمسلمين وبين القبائل والعرب[33]، كما كانت استفادة الجزائريين من الميزانية ضعيفة للغاية، مما زاد في تدهور أوضاعهم[34]، وساد الشعور بضرورة التغيير وبروز فكرة إلغاء هذه المفوّضيات، وبالنّسبة لأولئك الذين فضّلوا الإبقاء عليها فقد رأوا ضرورة إصلاحها بتحويلها إلى جمعية اقتصادية عادية [35]، أو إضافة أقسام جديدة لها تضم التّجار، المفوّضين والعمال، وذلك بسبب خضوعها لنفوذ وتسلّط الكولون وغير الكولون مع وجود غير عادل لعدد المقاعد داخلها[36]. وظهرت فكرة إلغاء هذه المجالس وإلحاق الجزائر ماليا بفرنسا وهي الفكرة التي نادى بها أصحاب اليسار في الجزائر وشاطرهم فيها العديد من الجزائريين[37].

وابتداء من 1937 زاد انتقاد المفوضيّات المالية من قبل المؤتمر الإسلامي وحزب الشعب الجزائري، حيث بدأت المطالبة بإلغائها واستبدالها ببرلمان جزائري منتخب انتخابا حرا عاما بصيغة الهيكل الانتخابي الموحد[38]، ناهيك عن معارضة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي بدأت تطالب بإلغائها هي الأخرى، وأصبحت مطالب الطبقة السياسية الفرنسية على غرار جان ميليا Jean Mélia تصبّ في إلغاء تلك المجالس، وتعويضها كما يسمح بذلك قانون 9 يناير1930، باتحاد وطني يجمع المجالس العامة للعمالات الثلاث[39]، والعودة إلى نظام ما قبل 1900 أي دمج ميزانية الجزائر مع ميزانية فرنسا[40].

تزاد النقد لها مع اقتراب موعد تجديد المجالس المالية لسنة1938، وأصبحت تمثّل وسيلة لإثراء المعمرين الزراعيين على حساب الباقي، لتظهر فكرة تعديل عضوية المجالس "تعديلا ديمقراطيا بخلق أقسام نيابية خاصة لتمثيل التجار والمستخدمين والعمال والموظفين وأصحاب الحرف الحرة..."[41].

تجلّت السّلبيات في مفوّضيات الأهالي التي كانت تمثّل الجزائريين، حيث تألّفت من 21 عضوا، 15 يمثّلون العرب و6 يمثّلون القبائل، ينتخبون بطرق مختلفة وقد يعود ذلك لكون منطقة القبائل كانت تعتمد نظاما خاصا في دفع الضرائب العربية مختلف (اللّزمة القبائلية) لتمييزها عن بقية المناطق الجزائرية، فالستّة يمثلون 600000 نسمة و18 عربيا يمثلون ثلاثة ملايين حسب إحصائيات سنة 1900 ، مما يظهر بوضوح التّمييز بين المسلمين والأوربيين بناء على النظام المالي، ورغم أنّ إزالة الضرائب العربية كان لابد أن يحدث تغييرا كاملا في المجلس سنة 1919، إلا أنّ الوضع ظلّ كما هو حتى سنة 1945، حيث استمرّ التّمييز بين المفوّضيات والمجموعات داخلها مما جعل أصحاب الملكيات الكبيرة يتفوّقون حيث أن 69/53 يمثّلون أساسا وحصريا أصحاب الملكيات الفلاحية والملاحظة نفسها كان قد سجّلها وزير الداخلية في جويلية 1945 خلال مناقشات إصلاح المجالس المالية الجزائرية[42]، كل هذا سيؤدي فعلا إلى استبدالها بالجمعية المالية للجزائر في سبتمبر 1945[43].

2- الأوضاع السياسية للجزائر خلال هذه المرحلة: أما فيما يتعلق بالأوضاع السياسية، فقد عرفت انتخابات المفوضيات المالية نفس الظروف التي شهدتها انتخابات المجالس العامة، فقد سار المتطرفون من المعمرين على عكس مبادرة فيوليت لما مرّروا مشروع الإصلاح على البرلمان يوم 1 جانفي 1937، إذ رفضت فدرالية رؤساء البلديات للقطاع الوهراني مشروع القانون وأيّدت المشروع الذي قدمه بول سوران Paul Saurin[44]، وهو النّائب من وهران، حيث قدّم مشروعه يوم 31 ديسمبر 1937 والذي كان بديلا عن مشروع بلوم فيوليت ورفض فيه المساواة مع الجزائريين والانتخاب معهم في نفس القسم[45]، كما اتّخذت فدرالية رؤساء بلديات عمالة قسنطينة نفس الموقف بالإجماع[46]. ولامتصاص غضب الجزائريين،

أرسلت فرنسا لجنة لاغروزيليار La grosillière في مارس 1937 حيث قابلت المنتخبين المسلمين والأوربيين وكانت تقاريرها وخلاصة عملها لصالح إصلاحات الحكومة[47].

لقد فشلت هذه اللّجنة في تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر وبقي مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي حبيس البرلمان ولم يصوّت عليه النّواب، وكانت آخر المناورات الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية هي إصدار رئيس الحكومة دلاديبه Daladier يوم 17 مارس 1938 مرسومين لرفع عدد المفوّضين الماليين المسلمين في مجلس الحكومة، واعتبرت فدرالية النواب المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المرسومين بداية إصلاح، وحاول ابن جلول العمل مجددا مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد عدم تمكّن المؤتمر الإسلامي من تحقيق أهدافه، ليتوّج ذلك بتأسيس حزب "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"R.F.M.A[48]، وفي جويلية 1938 أسّس فرحات عباس حزب "الاتحاد الشعبي الجزائري".

ومن جانب آخر فقد كان لنجاح اليمين في القطاع الوهراني والمتمثّل في التجمع الوطني للحركة الاجتماعية ، والفاشي في انتخابات المجالس العامة لسنة1937، دور في تحفيز عملية التحالف بين الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي عشية الانتخابات لتجديد عضوية المفوضيات المالية، وهي الفكرة التي عبّر عنها النائب باشطارزي من وهران[49]، لتبدأ عملية الدعاية لهذا التحالف في مدن الغرب بكل من تلمسان وهران ومستغانم.

رابعا/ انتخابات المفوضيات المالية بعمالة وهران 1938

جرت انتخابات التّجديد النّصفي لأعضاء المجالس المالية بالهيئة الانتخابية الخاصة بالأهالي الجزائريين يوم 6 فبراير 1938، على مستوى الدوائر الانتخابية بالعمالات الثلاث، والمنطقة العسكرية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها أعلاه، وبعد أشهر قليلة فقط من إجراء انتخابات المجالس العامة.

1- تنظيم الانتخابات: عملت الإدارة على إعلان تقسيم جديد للدّوائر الانتخابية كما هو الحال في كل مرّة تسعى إلى تسهيل فوز مرشّح دون الآخر، حيث ظهر تقسيم جديد بموجب مرسوم 22 ديسمبر 1937 وتمّ تحديد تاريخ الدّور الأول من هذه الانتخابات بيوم 6 فبراير 1938، والدّور الثاني بتاريخ 13 فبراير 1938[50]، أما فيما يتعلق بالترشح لهذه الانتخابات، فقد ترشح بالدائرة الانتخابية الثانية (وهران)، خمسة متنافسين وهم كل من:

الحاج حسن باشطارزي مرشحا للحزب الاشتراكي، مع الإشارة إلى كونه مستشارا عاما ورئيسا للهلال الأحمر للقطاع الوهراني، ورشّح نفسه بصفته "ممثل لمطالب المسلمين، ومناصر لمشروع بلوم فيوليت"[51]، و"حامل علم الجبهة الشعبية"[52]. أحمد بن حليمة المفوّض المالي المنتهية عهدته، والذي عبّر عن تأييده لمرشّح الأحزاب اليمينية الفاشية، وكان حامل لقب فارس لفيف الشرف، ومستشار بلدي ومستشار مالي منتهية عهدته، إلى جانب بن قلّة علي، وهو مرشّح جمهوري مستقل للدفاع عن مصالح الأهالي، ورئيس النادي الرياضي المسلم، إضافة إلى معمر بوعلام، الذي كان يحمل لقب فارس لفيف الشرف، تاجر جملة وصاحب أملاك بسان لويSaint-Louis، وسمّاش بشير، حرفي، مرشّح حر وقدّم نفسه بصفته صديق الشعب، وبلوزّاع محمد[53] الذي كان حاجبا في بلدية وهران[54]، تقدّم ببرنامج اجتماعي اقتصره على "ضرورة توفير التعليم وتحسينه لأبناء المسلمين من بنين وبنات" متغافلا عن المواضيع السياسية[55].

2- نتائج انتخابات المفوّضيات المالية لسنة 1938: وكانت النتائج، حصول بن حليمة أحمد على 84 صوتا، باشطارزي بن عودة 48 صوتا، معمر بوعلام 45 صوتا، بن قلّة على 28 صوتا، أما نتائج انتخابات المفوضيات المالية ببلدية السانية فتمثلت في حصول باشطارزي بن عودة على غالبية الأصوات، بينما حصل معمر بوعلام على سبعة أصوات، بن حليمة أحمد على صوت واحد، بن قلّة علي على صوت واحد أيضا[56].

أما في الدائرة الانتخابية السادسة، سيدي بلعباس، فقد ترشح كل من بن شيحة يوسف[57] وهو مرشّح حر، مزارع وحامل وسام ضابط لفيف الشرف[58]، ومولاي الشيخ الذي كان ملاّك، ورشّح من طرف الحزب الشعبي الفرنسي[59]. وكانت النتائج حصول بن شيحة على 325 صوتا، ومولاي الشيخ على ثلاثة أصوات[60].

هذا وقد ترشح في دائرة تيارت التي أصبحت مستقلة عن مستغانم المفوض المالي المنتهية عهدته وشيخ زاوية سيدي عدّة غلام الله محمد تحت شعار "الوفاق الفرنسي الإسلامي" الذي كان قد فاز في انتخابات المجالس العامة ممثلا لدائرة تيارت[61]، إلى جانب قانة ميلود، وهو معلّم متقاعد وحامل وسام ضابط لفيف الشرف. وحصل غلام الله على 1753 صوت مقابل 1096 لقانة ميلود[62]، وفي بلدية أفلو تحصل الشيخ غلام الله على 31 صوت، بينما حصل قانة ميلود على 66 صوت[63].وكانت النتائج في وهران لصالح باشطارزي الذي حصل على 3196 صوت مقابل 2536 صوت لصالح بن حليمة [64]، فيما حصل معمر بوعلام على 1677 صوت، وبن قلة على 368 صوت، وصمّاش على 25 صوت، ونظرا لعدم حصول أي من المرشحين على الأصوات القانونية، وهي الأغلبية المطلقة لانتخاب مرشّح واحد في الدائرة الانتخابية الثانية.

نظّمت انتخابات الدور الثاني بتاريخ 11 فبراير من نفس السنة، ووجدت عدة تدخّلات لصالح حملة حسن باشطارزي، منها النداء الذي وجّهه كل من جمعية قدماء المحاربين المسلمين وبلاحة بن قادة[65]إلى الناخبين المسلمين لتدعيم مشروع بلوم فيوليت الإصلاحي، وذلك بالتصويت لصالح مرشّح الحزب الاشتراكي والجبهة الشعبية، كانت النّتائج تقدّم باشطارزي بن عودة ب 1604 صوت مقابل 284 صوت لبن حليمة[66]، أما النتائج العامة على مستوى كل الدائرة الانتخابية، حصول باشطارزي على 5208 صوت مقابل 2768 صوت لصالح بن حليمة[67]. وهو ما يعني فوز مرشّح الحزب الاشتراكي والجبهة الشعبية.

هكذا وعلى عكس نجاح الأحزاب اليمينية في انتخابات المجالس العامة لسنة1937، فقد تميزت انتخابات المفوضيات المالية لسنة 1938 بنجاح الأحزاب اليسارية، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو عدم تقدّم المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذه الانتخابات وقد يعود ذلك إلى مطالبته بإلغاء المفوّضيات المالية، أما فيما يتعلق بنشاط النواب ومواقفهم ففي أحد جلسات المفوضيات المالية والتي افتتح فيها النواب النقاش حول اللغة العربية وقضية منع فتح مدارس جديدة، صادق القسم العربي بالإجماع على اقتراح قدّم للحكومة ومما جاء فيه: "بناء على قرار 8 مارس 1938 قدّمت عقوبات بدنية لردع من يفتح مدرسة خاصة دون الحصول على رخصة من السّلطة الإدارية.

وبناء على هذا القرار فإن كان لا يزيد عن تنفيذ قوانين يعمل بها في فرنسا منذ 30 أكتوبر 1886 وجعلها تشمل الجزائر فهو نظرا لكيفية منح رخص فتح المدارس الحرة، يعتبر عائقا جسيما في سبيل تعليم اللّغة العربية بالجزائر واقترح القسم العربي أن يتم منح رخص فتح المدارس الحرّة للتّعليم العربي

الحر بغاية التّسامح، وأن تنظر الإدارة في إحداث مراقبة خصوصية على هذا التعليم بصفة سريعة، فإن لم تستطع هذا في الوقت الحاضر فلتجعل المراقبة سائرة في مجراها الطبيعي، وكان هذا الاقتراح يحمل إمضاء النواب من الجزائريين: سيسبان، ابن تونس، شنتوف، الفضيل، ابن شيحة، عبّاسة، ابن جلول، والسايح، وتمّت المصادقة على هذا المطلب بالإجماع ليسجل النّواب بذلك موقفا مشرّفا وأظهروا للإدارة والحكومة أن مسألة اللّغة العربية والتّعليم الدّيني بالقطر الجزائري ليست مسألة حزب خاص أو جمعية معيّنة أو فريق دون آخر بل هي مسألة الأمّة جمعاء"[68].

خاتمة

أبرزت انتخابات المفوضيات المالية لسنة 1938 حساسية الوضع بالجزائر، وضرورة اتّخاذ إجراءات وإصلاحات جديدة تخص هذه المجالس ومدى فعّاليتها في ظل المساعي لإلغائها. ومن خلال تتبّعنا لسير هذه الانتخابات وفي ظل تردّي الأوضاع بشكل عام بعمالة وهران خلال هذه المرحلة، فقد وجدنا اهتماما بهذه الانتخابات ومساع لفرض طموحات السكان، وكانت الإدارة الفرنسية قد تظاهرت بحرصها على إعطاء الصّبغة الشّرعية لها بإلغاء العراقيل التي من شأنها أن تعيق العملية الانتخابية ومع ذلك فقد استمرّ استحوذ الأوربيون على السّلطة في هذه المجالس النيابية مما أعطاهم الأغلبية وبالتالي التّحكم في مسار ومضمون القرارات المتّخذة وفقا لمصالحهم، وفي الوقت نفسه سعت إلى إقصاء صوت الجزائريين في مختلف المجالس ولاسيما المفوّضيات المالية وحرصت على اختيار الشّخصيات المسلمة التي لا يمكنها التأثير في مجرى القرارات والتصويت حتى وان كانت هناك بعض الأصوات تنادي بإصلاح أوضاع الجزائريين.

ستظل المفوّضيات المالية موجودة على الساحة السياسية إلى أن يتم استبدالها سنة 1945 بموجب أمريّة 15 سبتمبر 1945 بالمجلس المالي المكوّن من 37 عضو تابع للجان المالية داخل مجالس العمالات الثلاث، وكان تمثيل المسلمين في هذا المجلس5/2 كما في المجالس العامة، وهذا حتى يتم التّصويت على ميزانية 1946، وحتى يقرّر البرلمان الفرنسي خلق تنظيم نهائي للجزائر[69]، ليستبدل هذا الأخير بالجمعية الجزائرية أو المجلس الجزائري سنة 1948، والتي ستكون نهايتها هي الأخرى بموجب النص الثاني من قرار 12 أبريل 1956 بسبب استحالة استمرار هذا المجلس في تأدية وظائفه في ظل غياب معظم أعضائه من الهيئة الثانية، وانسحابهم من مقاعدهم ثم انضمامهم إلى مجموعة 61 التي وقّعت اقتراحها لصالح الثورة، ليكون حل هذه الجمعية مرتبطا باندلاع الثورة التحريرية وانعكاساتها على المؤسسات الاستعمارية.

الملحق رقم 1: جدول لميزانية الجزائر (الوحدة مليون فرنك)

الواردات	1935	1936	**الصادرات**	1935	1936
من فرنسا	2290	2465	من فرنسا	2235	2142
من الخارج أو من المستعمرات الفرنسية	554	613	من الخارج أو من المستعمرات الفرنسية	378	392
المجموع	2844	3078	**المجموع**	2613	2534

قائمة المصادر والمراجع:

1- بوهند خالد، (2011)، النخب الجزائرية (1892-1942)، نسبها، نشأتها وحركتها، جامعة سيدي بلعباس.
2- قداش محفوظ، (2007)، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
3- المدني احمد توفيق، (1988)، حياة كفاح (مذكرات)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى.
4- بوسعادة خيرة، (2002)، التركيبة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية للجزائريين ما بين (1936- 1939)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.
5- حمري ليلى، (2015)، الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ.
6- الشافعي سعيد، (2003)، جدلية التصورات في تاريخ الصراع الأيديولوجي في الجزائر ما بين الحربين العالميتين (1920- 1940)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه دولة في الفلسفة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة.
7- مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني ما بين 1919-1939، النهضة والصراع السياسي، دار القدس العربي للنشر، 2015.
6- Depont Octave,(1928), L'Algérie au Centenaire, l'œuvre française de libération, de conquête morale et de l'évolution sociale des indigènes, Les berbères en France, La représentation parlementaire des indigènes, préface de M. Pierre Godin, ancien président du conseil municipal de Paris, Bordeaux, imprimerie Cadoret.
7- Le Beau G,(1937), Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1936, Alger, Ancienne librairie, Victor Heinz.
8- Viard Paul Emile,(1937), Les droits politiques des indigènes d'Algérie, V1, Librairie du recueil Sirey, Paris.
9- Piquet Victor, (1919), les réformes en Algérie et statut des indigènes ,Paris Larose.
10- Melia Jean, (S.D), Le centenaire de la conquête et des reformes indigènes, ligue française en faveur des indigènes d'Algérie, Paris.
11- Abbas Ferhat,(1976), La nuit coloniale, Editeur Anep, Alger.
12- Sivan Emmanuel, (1976), Communisme et nationalisme en Algérie (1920-1962), Paris, Presses de la F.N.S.P.

أرشيف ما وراء البحار بأكس-أن-بروفانس

Aix-En-Provence

1- FR.A.N.O.M, E//249, dossier Oran, personnages politiques (1942-1955).
2- FR.A.N.O.M, Série E162, Procès-verbal, Circonscription d'Oran, 6 février1938.
3- FR.A.N.O.M, Série E //266, dossier campagne électorale, ensemble du département.

مديرية الأرشيف لولاية وهران

1- D.A.W.O, CIE, élections cantonales indigènes, 1938.
2- Statut organique de l'Algérie, Loi N47- 1853 du 20septembre 1947, in Documents Algériens, synthèse de l'activité algérienne, n30, 30 décembre 1948.

الصحف

1- البصائر، السنة الثالثة، العدد 122، الجمعة 17 جمادى الأولى 1357هـ/15 جويلية 1938،"العربية في النيابات المالية"، الشهاب الأغرّ.
2- Oran Republicain,04/02/1938.
3- Oran Républicain, 21-01-1938.

4- Oran Républicain, 25-01-1938.
5- Oran Républicain, 11-02-1938.

المقالات:

1- بوسعيد سمية، "الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية (1919-1954)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 2 جوان 2010، منشورات مخبر تاريخ ومجتمع في التاريخ الحديث والمعاصر.

الهوامش:

[1]- Gilbert Meynier, «l'Algérie et les Algériens sous le système colonial ,Approche historico historiographique », Insaniyat , Algérie , 1962, 18eme Année, numéro double, 65 – 66, juillet – décembre 2014 , p 30.

[2]- D.A.W.O, Lois, Décrets et Arrêtés concernant les reformes en Algérie (texte français avec traduction en langue arabe), Gouvernement General de l'Algérie, Alger, Fontana, 1919, p p 13-14.

[3]- Paul Emil Viard, op cit, p 17.

[4]- إبراهيم مهديد، انتخابات الأهالي، المرجع السابق، ص 18.

[5]-Piquet Victor, op. Cit, p 126

[6]- خديجة بختاوي، إصلاحات 1919 و آثارها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في عمالة وهران (1919-1925) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عبد المجيد بن نعمية (2001-2002)، جامعة وهران، ص 59.

[7]- Octave Dupont , op cit , p 83.

[8]- ibid , p 84.

[9]-D.A.W.O, Conseil General du département d'Oran, rapport du préfet 1919, p 120

[10]- خالد بوهند ، المرجع السابق، ص 333.

[11]- إبراهيم مهديد، انتخابات الأهالي، ص 22.

[12]- Collot Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale, OPU, Alger, 1987, p 208.

[13]-L'Echo d'Oran, 11 novembre 1926, N 20516, Aux Délégations Financières.

[14]- Abbas Ferhat , La nuit coloniale , Editeur Anep , Alger , 2005, p 75.

[15]- Tayeb Chentouf, l'Assemblée Algérienne, 20septembre 1947- 12 avril 1956, université de Paris, faculté des lettres et des sciences humaines, 1979, p10.

[16]- عتيقة مصطفى، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954- 1962)، أحزاب اليمين نموذجا، جامعة وهران، أحمد بن بلة1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2018-2019، ص4.

[17]- من المطالب السياسية التي تقدم بها أيضا إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية، وسحب مرسوم ريني Réynier الذي صدر سنة 1938 ونص على رفض كل أشكال النشاط والدعاية المناهضة لفرنسا.

[18]- Claude Collot, op.cit, p 219.

[19]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ، ج 1، ص 320.

[20]- إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 234.

[21]- Gallica. Bnf, G. Le Beau, op. cit., p 305.

[22]- Claude Collot, op. cit., p 212.

[23]- Gallica. Bnf, délibérations des DF, séance de novembre 1937.

[24]- العودة إلى الملحق رقم 1.

[25]- Gallica. Bnf, DF 1937, Assemblées financières Algériennes, session ordinaire de mai –juin 1937, Alger, Ancienne imprimerie administrative Victor Heinz, 41 rue Mogador, 1937, p553.

[26]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 266-267.

[27]- خيرة بوسعادة ، التركيبة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للجزائريين، ص 137.

[28]- Claude Collot, op.cit., p 228.

[29]- المدني أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 265.

[30]- خيرة بوسعادة ، المرجع السابق، ص 135.

[31]- ليلى حري، الجمعية الجزائرية، ص 9.

[32]- Claude Collot, op.cit., p216.

[33]- Ibid.

[34]- إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 235.

[35]- D.A.W.O, Oran Républicain, 25/01/1938, N339.

[36] -Ibid

[37] Emmanuel Sivan, Communisme et nationalisme en Algérie (1920-1962), Paris, Presses de la F.N.S.P, 1976, p 20.

[38]- سعيد الشافعي، المرجع السابق، ص 194.

[39]- خالد بوهند، النخب الجزائرية (1892-1942)، نسبها، نشأتها وحركتها، الجزء الثاني، سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، (2010-2011)، ص420.

[40]- Jean Mélia, La question des délégations financières d'Algérie, Le Capital, n4668, 3 février 1939, IP.

[41]- D.A.W.O, Oran Républicain, 25-01-1938

[42]-Claude Collot, op.cit., p 219.

[43]- Ibid, p 220.

[44]- D.A.W.O, l'Echo d'Oran, 06/01/1937

[45]- D.A.W.O, Oran Matin, 01/01/1937

[46]- D.A.W.O, l'Echo d'Oran, 07/01/1937

[47]-Abbas Ferhat, la nuit coloniale, p129

[48]-R.F.M.A : Rassemblement Franco-Musulman Algérien

[49]-D.A.W.O, Oran Républicain, 14-01-1937.

[50]- Ibid., 20/01/1938, N 334

[51]- D.A.W.O, Oran Républicain, 21-01-1938.

[52]- D.A.W.O, Oran Républicain, 25-01-1938.

[53]- FR.A.N.O.M, E//249, dossier Oran, personnages politiques (1942-1955)

[54]- بلوزة محمد من مواليد 26 أكتوبر 1904 بوهران، ترشح مع كتلة الأحرار في انتخابات الجمعية الجزائرية سنة 1948.

[55]- إبراهيم مهديد، انتخابات الأهالي، ص 126.

[56]- FR.A.N.O.M, Série E162, Procès-verbal, Circonscription d'Oran, 6 février1938.

[57]- بن شيحة محمد المدعو يوسف، وهو باشآغا من أصحاب الملكيات الزراعية، ولد يوم 2 ديسمبر1903، بعين تموشنت، كان مستشار عام بسيدي بلعباس وقبلها مفوض مالي، وهو شقيق بن شيحة عبد القادر.

[58]- FR.A.N.O.M, Série E //266, dossier campagne électorale, ensemble du département

[59]- إبراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 236.

[60]- FR.A.N.O.M, Série E162, Procès-verbal, Circonscription de Tiaret, le 6 février1938.

[61]- إبراهيم مهديد ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 236.

[62]- D.A.W.O, CIE, élections cantonales indigènes, 1938

[63]- FR.A.N.O.M, Série E162, Procès-verbal, Circonscription d'Oran, 6 février1938.

[64]- D.A.W.O, CIE, élections cantonales indigènes, 1938.

[65]- D.A.W.O, Oran Républicain, 11-02-1938.

[66]- FR.A.N.O.M, Série E162, Procès-verbal, Commune D'Oran, le 11février1938.

[67]- إبراهيم مهديد، انتخابات الأهالي، ص 127.

[68]- البصائر، السنة الثالثة، العدد 122، الجمعة 17 جمادى الأولى 1357هـ/15 جويلية 1938، "العربية في النيابات المالية" الشهاب الأغرّ، ص 2.

[69]- Statut organique de l'Algérie, Loi N47- 1853 du 20septembre 1947, in Documents Algériens, synthèse de l'activité algérienne, n30, 30 décembre 1948, p33.